

ساويرس يأمر وحكومة الانقلاب تنفذ

ساويرس: يجب طرح قنوات "ماسيرو" للبيع



دعا المهندس ورجل الأعمال المصري "نجيب ساويرس" إلى إعادة طرح عدد من القنوات التلفزيونية المملوكة لاتحاد الإذاعة والتلفزيون للبيع في مزايدة عامة، بشروط أن يتم استخدام العائد منها في تنسيد دهون وتحسين القطاع.

وهاجم ساويرس في مقاله الأسبوغر بجريدة "الأهرام" فكرة القنوات الحكومية الموجهة من الدولة وأوصى إياها بـ"ابوافق حكومية" اختفت في العالم كله إلا في الدول الشمولية. سارياً الحال بكل من "كوبا وهنوزيبل وكوريا الشمالية" وجميعهم بلدان تعتمد نسخ منهاوية من النظيرية الشيوعية كنظام للحكم.

الخميس 21 مايو 2015 م

ينشر مطالبه في صورة مقالات في الصحف وخلال ساعات تصدر القرارات

كشفت الأسابيع الأخيرة أن ما أثير حول سيطرة رجل الأعمال نجيب ساويرس على صناع القرار في مصر بات أمراً واقعاً من خلال القرارات التي أصدرتها مؤخراً حكومة الانقلاب، والتي سبقتها تصريحات مرتبطة بها بشكل مباشر من قبل ساويرس.

وتكررت تلك الواقعة عدة مرات، بصورة لافتة للانتباه، حيث يخرج علينا ساويرس بتصریحات ومطالب خاصة بالقطاع الاقتصادي في صورة مقالات تنشرها جرائد موالية للانقلاب فيلتقطها وزراء حكومة الانقلاب ويدعون في تنفيذها بالمنص.

كتب ساويرس مقالاً عن أزمات إدارة الأصول الحكومية، وعرض حلولاً سهلة ومعقولة -من وجهة نظره- وطالب محلب بتطبيقها، منها بيع أصول ماسبيرو لسداد المديونيات المتأخرة، وهو أمر رفضته كل حكومة مصرية طويلاً منذ بدأ المؤمنون باقتصاد السوق التركيز عليه، لكن بدا للجميع أن حكومة الانقلاب سمعت من ساويرس، بل وأصدرت قراراً منذ أيام بعرض أصول ماسبيرو للبيع لسداد مديونيات اتحاد الإذاعة والتلفزيون.

مرة أخرى يكتب ساويرس، أو بالأحرى يأمر الحكومة بالبحث عن شكل جديد لبيع القطاع العام، بحيث لا يتغير اعتراضات "العامة" من الناس، وتسمع الحكومة وتنفذ ما أسمته بالتأجير أو المشاركة في الإدارة مع القطاع الخاص في بعض مصانع الغزل والنسيج بال محلة، عوضاً عن استخدام كلمة الخصخصة.

اللقطة الفارقة والأكثر تعبيراً عن سير حكومة الانقلاب وفقاً لما يراه ساويرس كانت أزمة ضرائب البورصة التي هزت السوق منذ إقرارها قبل عدة شهور، في إطار تحمل كل أطراف المجتمع لأعباء الإصلاح الضروري واللازمة لعبور الأزمة الاقتصادية، ورغم أن بعض العاملين بسوق المال بـّ صوتهم للمطالبة بتأجيل أو إلغاء الضريبة، إلا أن مقال ساويرس جاء كالوحى المُنزل على الحكومة المؤمنة، وكتب المهندس ما نصه "بدوري أناشد رئيس الوزراء أن يجمع كل الجهات المختصة بالبورصة والاستثمار والوزراء المختصين، لجسم هذه الأمر قبل انهيار البورصة الثامن بلا رجعة"، وفي موضع آخر بالمقال يتساءل "لقد خسرت البورصة المصرية عشرات المليارات، والسوق تحتاج ردًا نهائياً من الحكومة".

وحاء الرد النهائي من حكومة الانقلاب، بعد مقال ساويرس بساعات بحيث اتخذت الحكومة قراراً بتأجيل القرار لعامين قادمين.

